

# .VII

## منظومه تنفيذ وتتبوع وتقييم برنامج التنمية

- 
- 1 . تنفيذ البرنامج المبني على النتائج 265
  - 2 . الأليات التشاركية للتتبوع والتقييم 274
  - 3 . برنامج التواصل والنشر 284

# 1. تنفيذ برنامج تنمية إقليم صفرو

## 1.1 الإطار المفاهيمي والقانوني

يقوم رئيس مجلس العمالة أو الإقليم بتنفيذ مداوات المجلس ومقرراته، ويتخذ جميع التدابير اللازمة لذلك، ولهذا الغرض:

- ينفذ برنامج تنمية العمالة أو الإقليم.

المادة 95 من القانون التنظيمي رقم 112.14

يمكن تعريف مصطلح التنفيذ بأنه تحقيق الشيء وإخراجه من حيز الفكر إلى حيز التطبيق، وبناء عليه فإن تنزيل برنامج التنمية يعتبر المرحلة الأهم والحساسة في مجمل هذا المسار، من خلال إخراج مشروع البرنامج مما هو مكتوب إلى الواقع الملموس، والتأكد من سيره حسب السياسات والقوانين والترتيبات التي تم وضعها مسبقاً، وضمان تحقيق الأهداف التي تم رسمها بكفاءة وفعالية، من خلال الرقابة الذاتية والمتابعة الدائمة والمستمرة، الهادفة إلى التأكد من سير عمل الخطة بالشكل المطلوب والصحيح.

وطبقاً لمقتضيات المادتين 95 و109 من القانون التنظيمي رقم 112.14 يتولى رئيس المجلس الإقليمي لصفرو تنفيذ برنامج تنمية إقليم صفرو، بعد التأشير عليه من قبل عامل الإقليم، كما يتخذ رئيس المجلس الإجراءات الضرورية من أجل اعتماد الأساليب الفعالة لتدبير الإقليم.

ومن بين التدابير المتخذة في إطار تنفيذ برنامج تنمية إقليم صفرو، يأتي نظام التدبير بحسب الأهداف، وكذا وضع منظومة لتتبع المشاريع والبرامج مع تحديد الأهداف المراد بلوغها ومؤشرات الفعالية المتعلقة بها.

إن منظومة تبعية وتقييم المشاريع والبرامج التي تحدد فيها المؤشرات الخاصة بمجال التقييم تساعد على المرونة في التنفيذ والملائمة، كما تمكن أيضا من إمكانية التعلم ومراعاة المعارف الأساسية بالمجال والديناميات التي تخترقه وتحدد خصائصه.

وقبل تنفيذ مختلف المشاريع والأنشطة المبرمجة في برنامج تنمية إقليم صفرو، سوف يتم الارتكاز على عنصر التقييم القبلي، باعتباره عملية أساسية لنجاح تنفيذ المشاريع ورصد مدى اكتمال جميع العناصر المادية والبشرية المتطلبة لانجازها على الوجه الأكمل، ووفق المواصفات المحددة.

إلا أن منظومة التبعية والتقييم لا يمكن أن تتبلور من دون تسطير برنامج متكامل وممنهج لتفعيل آليات الحوار والتواصل في مختلف الأطوار والمراحل.

## 2.1 النسب السنوية المتوقعة لتنفيذ برنامج التنمية

يتضمن برنامج التنمية **123** مشروعا، سيتم انجازها عبر ست سنوات، سينجز **77** مشروعا منها في البرمجة الممتدة على ثلاث سنوات الأولى (2022-2023-2024)، فيما يتوقع انجاز الباقي في البرمجة الثانية (2025-2027)، حيث ستكون موزعة حسب الآتي:

جدول 79: تقديرات نسب انجاز برنامج التنمية حسب السنوات

نسب الإنجاز المتوقعة						تنفيذ برنامج تنمية إقليم صفرو 2022- 2027
2027	2026	2025	2024	2023	2022	
%18,61	%16,61	%17,62	%16,90	%17,60	%11,66	

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

### 3.1 آليات التنفيذ المساعدة

يتطلب تنفيذ برنامج التنمية، من المجلس الإقليمي الدخول في شراكات حقيقية مع الدولة قصد تفعيل السياسات العامة وإعداد السياسات الترابية، كما يتطلب تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة داخل المجال الترابي لإقليم صفرو، وذلك من خلال خلق تكتل ترابي قوي يركز على التعاون والتشارك والتضامن وتقديم التوجيهات العامة مع احترام التسلسل الهرمي، والاختصاصات الموكلة لكل جماعة، ولهذا يمكن للمجلس أن يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على المبادئ والآليات التالية:

#### ○ تهليل مبدأ التعاون والتعاقد بين الجماعات الترابية

إن تكريس مبادئ التعاون والتعاقد بين الجماعات التابعة لنفوذ إقليم صفرو في المجالات المرتبطة بالتنمية الترابية، ستعطي الفرصة حتما لتكريس النموذج التنموي المنشود على أرض الواقع، والعمل إلى جانب الجماعات من أجل بلوغ أهداف الحكامة الترابية، حيث يمكن للمجلس الإقليمي لصفرو في هذا الصدد بلورة الرؤى التالية:

#### ■ تشجيع التعاون والتكامل بين المجلس الإقليمي لصفرو والجماعات التابعة لتراب الإقليم:

إن تشجيع التعاون بين المجلس الإقليمي لصفرو والجماعات التابعة لنفوذ إقليم صفرو يقتضي التنزيل السليم للمرسوم **2.16.404** المتعلق بتحديد شروط ومساطر التعاون بين العمالة أو الإقليم والجماعات الموجودة بترابها في كل ما يرتبط بالإشراف على تفعيل بنود هذا المشروع.

يتخذ إقرار إسناد الإشراف المنتدب على المشروع المزمع إنجازه إلى العمالة أو الإقليم، بعد مداوات متطابقة لإجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية ومجلس العمالة أو الإقليم.

المادة 95 من المرسوم 2.16.404 المتعلقة بتحديد شروط ومساطر التعاون بين العمالة أو الإقليم والجماعات الموجودة بترابها



وقد سبق للمجلس الإقليمي لصفرو أن صادق خلال دورته العادية لشهر يونيو 2022 على اتفاقية شراكة بينه وبين الجماعات التابعة للإقليم من أجل تحديد شروط استعمال واستغلال الآليات والمعدات التابعة للمجلس (المقرر رقم 139 بتاريخ 13 يونيو 2022) والتي تزوم إلى تحديد بنود الشراكة بهدف تحديد شروط وكيفية استعمال واستغلال الآليات والمعدات التابعة للمجلس.

### ■ العمل أو المساهمة في خلق مجموعة العمالات والأقاليم بجهة فاس مكناس

يمكن في هذا الصدد التنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية قصد تحفيز العمالات والأقاليم على تأسيس مجموعة العمالات والأقاليم على مستوى جهة فاس - مكناس طبقا للمرسوم رقم 2.17.309 المتعلق بهذا الشأن.

### ○ إحداهن شركة التنمية

ينحصر غرض شركة التنمية في حدود الأنشطة ذات الطبيعة الصناعية والتجارية، والتي تدخل ضمن اختصاصات العمالة أو الإقليم ومجموعاتها

ومجموعات الجماعات الترابية باستثناء تدبير الملك الخاص للعمالة أو الإقليم.

المادة 123 من القانون التنظيمي رقم 112.14

تعتبر شركات التنمية آلية تديرية مهمة وفق احكام القانون المتعلق بالعمالات والأقاليم (في المواد من 122 إلى 124)، إذ يمكن بموجب هذا المقتضى للمجلس إنشاء شركة مساهمة تسمى "شركة التنمية" أو المساهمة في رأسمالها بالاشتراك مع شخص أو عدة أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام أو الخاص.

وقد سبق للمجلس الإقليمي لصفرو أن صادق على إحداث شركة للتنمية بمقتضى القرار رقم 142 المصادق عليه خلال الدورة العادية لشهر يونيو للمجلس بتاريخ 13 يونيو 2022 وهو ما من شأنه أن يسهل تنفيذ برنامج التنمية، وكذا ممارسة الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي التي تدخل في اختصاصات المجلس أو مؤسسة التعاون بين المجلس أو مجموعة الجماعات بالعمالات والأقاليم أو تدبير مرفق عمومي تابع للمجلس.



وفي افر إحداث هذه الشركة، نظم المجلس الإقليمي لصفرو ندوة في موضوع "شركة التنمية، كآلية لتدبير المرافق المحلية" ترأسها السيد رئيس المجلس الاقليمي لصفرو أطرها السيد عبد الفتاح اسكير وحضرها السيد عامل اقليم صفرو ورؤساء الجماعات الترابية بالاقليم ورؤساء هيئات المساواة وتكافؤ الفرص والمجتمع المدني ونخبة من رجال المال والاعمال والفعاليات -



يشار الى ان هذه الندوة تندرج في اطار استعداد المجلس الاقليمي لصفرو لإحداث شركة التنمية المحلية تنزيلا لمقتضيات المادة 122 من القانون التنظيمي المتعلق بالعمالات والأقاليم-

## ○ الأنتاج على العالم من خلال اتفاقيات التعاون والتوأمة اللامركزية



حقق المجلس الإقليمي لصفرو إنجازا مهما في مجال التعاون الجماعي الدولي، فبعدما نجح المجلس في تفعيل اتفاقية شراكة بينه وبين مجلس مقاطعة "ايل وفلين" بفرنسا والتي أعطت دفعة قوية لمحاو التعاون في إطار إستراتيجية رابع رابع، وكذا تبادل الخبرات في

مجالات تنمية سلسلة الحليب، والسياحة البيئية، وتبادل زيارات الشباب، والنظام المعلوماتي الجغرافي.

ففي إطار العلاقات الدبلوماسية المغربية الفرنسية، وانفتاح المجلس الإقليمي لصفرو على الشراكات اللامركزية، أبرم المجلس اتفاقية شراكة مع مقاطعة ايل و فلين الفرنسية سنة 2014 من أجل تبادل الخبرات في مجال: السياسات الترابية والمحلية، تبادل زيارات الشباب بين البلدين، إرسال بعثات دبلوماسية، تطوير وتعزيز قطاع الحليب في إقليم صفرو، وقد تم تجديد هذه الاتفاقية سنة 2017 مع الحفاظ على نفس بنودها، التي انتهت صلاحيتها سنة 2021، ليتم تمديد الاتفاقية نظرا لعدم إنجاز عدة مشاريع كانت مبرمجة خلال فترة جائحة كورونا.

وقد قام وفد من مجلس ايل وفلين الفرنسي بزيارة عمل لإقليم صفرو خلال الفترة الممتدة ما بين من 31 أكتوبر و 04 نونبر 2022 حيث تم تدارس المشاريع والبرامج المقترحة في إطار التعاون الثنائي بين المجلس الإقليمي لصفرو ومجلس ايل وفيلين **ille et vilaine** ، وقد مثل الوفد الفرنسي كل من المستشار المكلف بالتضامن والتعاون الدوليين بصفتها رئيسة الوفد، والمستشار المكلف بالفلاحة وتهينة الأراضي العقارية والساحل والمكلف بمهمة بالسفارة الفرنسية بالرباط بصفتها مشرفة على ملف التعاون اللامركزي للجماعات الترابية بالسفارة، بالإضافة إلى مستشار وإطار بالمجلس بصفته مكلف بمهمة التعاون الدولي، وبحضور أعضاء المجلس الإقليمي بالإضافة إلى السيد ممثل المديرية الإقليمية للفلاحة، كما حضر هذا الاجتماع أعضاء من جمعية نساء بلادي، وممثلي بعض المنابر الإعلامية.

وقد أبرز المشاركون في هذه الزيارة على أهمية علاقات التعاون والشراكة التي تجمع المجلسين ومدى إسهامها في الاستجابة لتطلعات الساكنة ، وجددوا روح الارادة المشتركة في المضي قدما في بلورة وتفعيل المحاور الرئيسية لاتفاقية التعاون التي صادق عليها المجلسين، وذلك إيمانا منهم بضرورة خلق دينامية فعالة تهدف إلى تحقيق التنمية المندمجة والمستدامة، وتستجيب لتطلعات وانتظارات ساكنة الإقليم.



وعلى هامش هذه الزيارة قدمت مداخلة من طرف ممثل المديرية الإقليمية للفلاحة، ركز من خلالها على العراقيل التي يعرفها قطاع الحليب بالمنطقة، خاصة في الظرفية الحالية كمشكل الجفاف المديرية الفلاحية في تجاوزها، وقد تبادل الحاضرون الرأي على ضوء هذه المداخلة حول الوحدة الصناعية لتحويل وتثمين الحليب و أبرزوا أهم المشاكل التي واجهتها والاجراءات الكفيلة بتفعيل هذا المشروع.

كما قدمت ممثلين عن جمعية **XYLM** وجمعية **let's food** الفرنسيين، عرضا حول الدراسة الميدانية التي قاموا بها والمرتبطة بمشروع الفلاحة الايكولوجية بالمنطقة، بحضور بعض أعضاء المجلس الإقليمي لصفرو والوفد الفرنسي وكذا ممثل الغرفة الفلاحية لجهة فاس-مكناس. بعد ذلك ناقش الحضور مضامين العرض-

كما قام الوفد الفرنسي خلال هذه بزيارة بعض التعاونيات للإطلاع على المهام والأنشطة التي يختص بها خاصة تلك التي تهتم بتثمين منتوجي البرقوق والتفاح ثم وحدة إنتاج العسل وتقدير الأعشاب العطرية وحياسة الزرابي التقليدية







ومن أجل الانخراط في الدبلوماسية الموازية، قام المجلس الإقليمي لصفرو وتلبية لطلب المشاريع الذي أطلق في إطار الصندوق الإفريقي لدعم التعاون الدولي اللامركزي للجماعات الترابية، بتقديم مشروع لدعم الإجراء الطبي، وذلك بشراء سيارتي إسعاف لجماعة

كالما (Galma Koudawatche) في دولة النيجر. حيث سيساهم الصندوق الإفريقي في بالمشروع المقدم ب

60 % من المشروع، بينما سيساهم المجلس الإقليمي ب 30 % وجماعة كالما ب 10 % :

- التكلفة الإجمالية للمشروع: 1,590,937.13 درهم
- نصيب الشريك الوطني 477.281.14 درهم
- نصيب الشريك الإفريقي: 159.093.71 درهم
- الحصة المطلوبة من الصندوق: 954,562.28 درهم

### ■ فرص أخرى للتعاون والتوأمة اللامركزية

مع الإصلاحات القانونية التي جاءت مع القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والإمكانات الهامة التي أتاحتها في هذا المجال، وكذا آليات التعاون اللامركزي التي جاءت بها، يمكن للمجلس الإقليمي لصفرو مواكبة هذا التطور، سواء من حيث عدد الشراكات المثمرة نوعا وكيفا، أو من حيث حجم ونوعية المبادلات البنينة في إطارها.

وفي هذا الصدد يمكن تنفيذ برنامج التنمية من خلال اعتماد ثلاث أنواع من الشراكات اللامركزية، وذلك على الشكل التالي:

- تنمية العلاقات الثنائية عن طريق اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي مع مختلف الجماعات والجهات الأجنبية.
- تنويع العلاقات متعددة الأطراف في إطار انخراط المجلس في المنظمات والجمعيات الدولية كمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة CGLU ومنظمة المدن العربية OVA والجمعية الدولية للجهات الناطقة بالفرنسية CGLUA
- المشاركة في اللقاءات والاجتماعات والتظاهرات الدولية المقامة داخل المغرب أو خارجه.

## ○ اتفاقيات التعاون مع هيئات المجتمع المدني

تكتسي الشراكة والتعاون مع جمعيات المجتمع المدني أهمية كبيرة، خصوصاً تلك الجمعيات التي تنشط في المجال الاجتماعي أو في المجالات التي لها ارتباط وثيق باختصاصات المجلس، والتي لها تجربة واسعة في تشخيص الحاجيات أو تقديم الخدمات التي تهدف للمصلحة العامة بالعالم القروي.

أعطى القانون التنظيمي رقم 112.14 لمجلس العمالات والأقاليم إمكانية عقد شراكة مع الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإقليمي، والتي تتماشى ومقتضيات المادة 141 منه، خاصة ما يتعلق بإنجاز المشاريع والأنشطة ذات الأهداف الاجتماعية والفائدة المشتركة، مع وضع دليل مساطر خاص بالشراكات مع المجتمع المدني يراعي الخصوصيات والطابع الإقليمي، كما يبنى على نظام التدبير بالأهداف من خلال مختلف اتفاقيات الشراكة التي يبرمها المجلس مع الجمعيات والهيئات المدنية، إضافة لإقرار دفاتر التحملات كآلية للمواكبة والتتبع ورصد مدى تحقيق أهداف الشراكة، إضافة لآلية عملية لتقييم مختلف النتائج المرتبطة بهذه الشراكات.

وفي هذا الإطار فقد سبق للمجلس أن أبرم اتفاقية شراكة مع جمعية نساء بلادي للتنمية والسياحة خلال الدورة الاستثنائية للمجلس بتاريخ 20/03/2020، بخصوص تأهيل شباب الإقليم وتمكينه من آليات خلق فرص الشغل.



كما تم إبرام اتفاقية أخرى مع جمعية تطلعات نسائية من أجل مواكبة هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وتقوية قدرات عضوات المجلس الإقليمي لصفرو بمقتضى القرار رقم 142 المصادق عليه خلال الدورة العادية لشهر يونيو 2022. إضافة لعدة اتفاقيات مع الجمعيات المختصة في تدبير النقل المدرسي لفائدة تلميذات

وتلاميذ العالم القروي، من خلال شراء سيارات للنقل المدرسي مجهزة والقيام بكافة تدبير التسجيل، وكذا المساهمة بدعم سنوي في مصاريف التنسيير بمبلغ 20.000,00 درهم لفائدة الجمعيات المسيرة.

## 2. منظومة التتبع والتقييم

### 1.1 تتبّع برنامج التنمية ومؤشرات الفعالية ○ الإطار المفاهيمي والثانوي

- يتخذ رئيس مجلس العمالة أو الإقليم الإجراءات الضرورية من أجل اعتماد الأساليب الفعالة لتدبير العمالة أو الإقليم، ولا سيما:
- وضع منظومة لتتبع المشاريع والبرامج تحدد فيها الأهداف المراد بلوغها ومؤشرات الفعالية المتعلقة بها.
  - وضع منظومة لتقييم المشاريع والبرامج تحدد فيها المؤشرات الخاصة بمجال التقييم.

المادة 95 من القانون التنظيمي رقم 112.14

يقصد بالتتبع، مجموع العمليات المنظمة والممنهجة والمستمرة للتحقق من أن البرنامج يسير حسب الأهداف المرسومة وفي حدود الميزانية المخصصة له، وبالتزامن مع الجدول الزمني المخطط له من خلال تجميع مختلف البيانات والمؤشرات وبالتنسيق بين جميع القطاعات والمتدخلين.

وبشكل عام فإن عملية التتبع تهدف إلى ضمان حسن التدبير، حيث تشمل الأعمال الرامية إلى المراقبة والتحليل بشكل منتظم لسير الأنشطة المدرجة في برنامج تنمية إقليم صفرو، وذلك من خلال:

- التأكد من تنفيذ المشاريع كما تم تسطيرها من حيث البرمجة الزمنية والتمويلات المعتمدة.
- إبراز وتفسير الفوارق المحتملة والقيام بالتعديلات الضرورية.

لقد أكد القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم على ضرورة اعتماد الأساليب الفعالة في تدبير العمالة أو الإقليم، من ضمنها وضع منظومة لتتبع المشاريع مع تحديد الأهداف المراد بلوغها ومؤشرات الفعالية المتعلقة بها.

وقد ركز المرسوم رقم: 2.16.300 السالف الذكر في مادته السادسة المتعلقة ببلورة وثيقة مشروع البرنامج على وضع منظومة للتتبع، من أجل تتبّع تقدم أشغال إنجاز مشاريع برنامج العمل وكذا درجة تحقق النتائج المنتظرة، إذ لابد من وضع نظام للتتبع والتقييم يوضع رهن إشارة لجنة موضوعاتية لتتبع برنامج تنمية إقليم صفرو.

## ○ تركيبة ومهام اللجنة الموضوعاتية المتعلقة بتتبوع برنامج تنمية إقليم صفرو:

يمكن للمجلس أن يحدث عند الاقتضاء، لجانا موضوعاتية مؤقتة تناط بها دراسة قضايا معينة، تنتهي أعمال اللجنة بإيداع تقريرها لدى رئيس المجلس قصد عرضه على أنظار المجلس للتداول.

المادة 30 من القانون التنظيمي رقم 112.14

تحدث لدى المجلس الإقليمي لصفرو لجنة موضوعاتية متعلقة بتتبوع برنامج تنمية إقليم صفرو وفق ما تقتضيه المادة 30 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، تتكون هذه اللجنة الموضوعاتية من أعضاء المجلس وتضم في عضويتها بصفة استشارية كل من المدير العام للمصالح، وممثل عن مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور والتواصل وممثل عن المصلحة التقنية، ويبقى انفتاح هذه اللجنة على هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع ومكونات أخرى من المجتمع المدني من الأمور المساعدة على إنجاز عمله، ومن مهامها:

- وضع برنامج عام لتتبوع ومواكبة المشاريع والبرامج.
- عقد لقاءات عمل ومواكبة منتظمة مع الشركاء من أجل التتبوع.
- وضع لوحة قيادة للتحكم، من أجل تتبوع تقدم مشاريع البرنامج.
- توثيق ونشر الحصيلة السنوية لبرنامج التنمية.

وللقيام بذلك فإن اللجنة يمكنها إحداث خلية تقنية مكونة من الأطر التقنية ويشرف عليها المكتب التقني للمجلس، بغرض

تحديد مؤشرات الفاعلية المتعلقة بالبرامج والمشاريع، ويدخل ضمن مهامها ما يلي:

- إعداد بطائق المشاريع،
- وضع جدول تتبوع خاص بكل نشاط من أنشطة البرنامج لتحديد مدى فعاليته.
- إعداد التقارير عن حالة التقدم والإنجاز.
- وضع جدول تتبوع مسؤوليات كل فاعل عهد له بإعداد وتحقيق نشاط ما من أنشطة البرنامج
- جمع الوثائق وجميع المعلومات المتعلقة بأنشطة و مشاريع البرنامج.

وستعتمد الخلية التقنية في تجميع المعطيات على النموذج التالي:

### نموذج لبطاقة تتبع الأنشطة والمشاريع

اسم المشروع: .....

مرجع المشروع: .....

لجنة التتبع:

- (الاسم والصفة) .....
- (الاسم والصفة) .....
- (الاسم والصفة) .....

تاريخ زيارة المشروع: .....

### جدول 80 : متعلق بتتبع أنشطة ومشاريع برنامج التنمية

رت.	الأنشطة المكونة للمشروع	التاريخ	التوقعات	الانجاز	الفوارق الملاحظة	التقديرات	الإجراءات التصحيحية
1							
2							

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

### جدول 81 : متعلق بتتبع أنشطة ومشاريع برنامج التنمية

رت.	الأنشطة المكونة للمشروع	التاريخ	التوقعات	الانجاز	الفوارق الملاحظة	التقديرات	الإجراءات التصحيحية	ملاحظات
1								
2								

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

جدول 82 : متعلق بتحليل نتائج أنشطة ومشاريع برنامج التنمية

ملاحظات	الانعكاسات			النتائج المحققة من المشروع		هدف النشاط او المشروع	الرقم الترتيبي
	غير متوقعة	متوقعة	نوعها	الكيف	الكم		
							1
							2

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

وبعد ذلك تقدم التقارير إلى اللجنة الموضوعاتية المتعلقة بتتبع برنامج تنمية إقليم صفرو، قصد القيام بما يلي:

1. الاطلاع والموافقة على التقارير المنجزة من طرف الخلية التقنية
2. تحليل الفوارق ما بين المسطر والمنجز.
3. إعداد تقارير تركيبية للمجلس يضم المقترحات العملية من أجل التعديل والتقوية.

وتعمل هذه اللجنة الموضوعاتية على عقد اجتماعها مرتين في السنة بغرض معالجة وتحليل المعطيات التي تم تجميعها من طرف الخلية التقنية والتي تقدمها إلى رئيس المجلس.

## 2.1 تقييم برنامج التنمية ومؤشرات الفعالية المتعلقة به

### ○ الإطار المهامى والثانوى

يقوم رئيس مجلس العمالة أو الإقليم بإعداد تقرير سنوي لتقييم تنفيذ برنامج تنمية العمالة أو الإقليم.

(المادة 14 من المرسوم 2.16.300 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم وتتبعه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده)

يمكن تعريف التقييم كونه نظام منهجي وموضوعي مواكب للبرنامج سواء كان البرنامج مستمرا أو منتهيا، وهو يرتبط بالبرنامج والسياسات ويقيم تصميمها وتنفيذها ونتائجها، كما يهدف إلى تحديد مدى الملائمة والكفاءة والفعالية والاستدامة والتأثير.

يمكن أن تتم التقييمات في نقاط مختلفة من عمر البرنامج، كما تساهم التقييمات في التعلم التنظيمي والتحسين المستمر للمناهج والاستراتيجيات، وهي ضرورية لإجراء التعديلات المطلوبة على المشاريع والبرامج المستقبلية، كما أن عملية التقييم تتجاوز مجرد ذكر التقدم في النتائج، ولكنها تخوض أيضا في الطريقة التي يتم بها تنفيذ البرنامج والفعالية في طريقة استخدام الموارد.

إضافة إلى أن التقييم يتسم بقيمة واسعة تشمل قياس مدى تحقق النتائج المنتظرة من برنامج التنمية والمشاريع المسطرة فيها، وكذا الأهداف والتوجهات المستقبلية للمجلس الإقليمي لصفرو، بالمقارنة مع أهداف التنمية المستدامة والتوجهات التنموية للجهة وكذا الدولة.

وينص المرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم وتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده في المواد 14 و15، الكيفيات والإجراءات المتعلقة بإعداد تقرير التقييم والأهداف المراد بلوغها ومؤشرات الفعالية المتعلقة بها، وكذا المسطرة المتعلقة بتدارسه ونشره.

### ○ مراحل عملية التقييم

يقوم رئيس المجلس الإقليمي على ضوء تقرير لجنة موضوعاتية متعلقة بتتبع برنامج تنمية إقليم صفرو بإعداد تقرير سنوي لتقييم تنفيذ برنامج تنمية الإقليم، يتضمن نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة في برنامج التنمية، ويرتكز على قياس مؤشرات الفعالية المتضمنة في منظومة تبعية المشاريع، كما يسلط الضوء على الإمكانيات المادية المرصودة للمشاريع والبرامج والإكراهات المحتملة التي قد تعترض إنجازها، مع اقتراح الحلول الممكنة لتجاوزها.

يقدم هذا التقرير في الدورة العادية لشهر يناير من كل سنة، أو في أقرب دورة يعقدها المجلس بعد ذلك، مع مراعاة الآجال والمراحل التي يمر منها قبل ذلك بما فيها عرضه على اللجان الدائمة للمجلس، كما يعلق التقرير السنوي بمقر العمالة، مع نشره بكافة الوسائل الممكنة التي يتوفر عليها المجلس.

يتميز التقرير السنوي للتقييم بشموليته من خلال تحليل الإجراءات العملية والتوجهات المستقبلية والسياسية للمجلس الإقليمي، كما يجب أن يتضمن مدى تحقق الأهداف الإستراتيجية والنتائج المنتظرة بالمقارنة مع الوسائل المسخرة، ومقارنة النتائج والأهداف المحققة مع المرتبة، وقياس مدى ملائمتها مع التوجهات العامة للجهة والدولة ككل، دون إغفال عامل الجودة والوقوع على الساكنة، وذلك انطلاقاً مما يلي:

- التقارير المنجزة من طرف الخلية التقنية
- التقرير السنوي للجنة الموضوعات المتعلقة بتتبع برنامج تنمية إقليم صفرو
- الوثائق المتوفرة لدى المصالح الخارجية والجماعات الترابية الأخرى والمؤسسات والمقاولات العمومية
- القيام بمقابلات مع المستفيدين لقياس الوقوع والآثار بالإضافة إلى المجموعات البورية.
- تقارير اللقاءات العمومية مع المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وجمعيات المجتمع المدني (كما سيتم التطرق لها بالتفصيل لاحقاً)
- تقارير هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع عند طلب إبداء رأيها في القضايا والمشاريع ذات الصلة بمجال اختصاصاتها، وكذا عند تجميعها للمعطيات في الميادين المعنية وإعداد توصيات بشأنها.

تبدي الهيئة رأيها، بطلب من المجلس أو رئيسه في القضايا والمشاريع المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي، وتقوم بتجميع المعطيات التي لها صلة بهذه الميادين من أجل دراستها وإعداد توصيات بشأن ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج تنمية الإقليم.

(المادة 79 من النظام الداخلي للمجلس) المصادق عليه في الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 11 أكتوبر 2021



وكما أن عملية التقييم تحتاج دائما إلى كفاءات في مختلف الميادين ذات الصلة، غير أنه يمكن دائما للمجلس أن يعمل على تقوية كفاءات أطره وموظفيه في هذا الميدان وغيره، أما الآليات المقترحة فتبقى للاستئناس ويمكن تطويرها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وفي هذا الإطار يتم خلق لجنة قيادية للتقييم تتكون من الرئيس وأعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة ورئيس اللجنة الموضوعاتية المتعلقة بتتبوع برنامج تنمية إقليم صفرو، (وتضم بصفة استشارية مدير المصالح بالمجلس، وممثل عن مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور والتواصل، و ممثلي المصالح التقنية المتدخلة في التقييم وممثل عن هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع)، مهمتها السهر على تتبوع وتقدم مسار التقييم عن طريق المساهمة الفعالة في وضع المفاهيم المرجعية، بالإضافة إلى انتقاء المكلفين بالتقييم، ووضع برمجة للخرجات التقييمية الميدانية وكذا إبداء رأيها حول نتائج هذه المهمة.

## ○ الآليات المساعدة في عملية التقييم

جدول 83: تقييم المحاور الإستراتيجية للبرنامج

المحاور الإستراتيجية للبرنامج	عدد البرامج	التكلفة المالية الإجمالية	مساهمة المجلس بالدرهم	نسبة المساهمة	مساهمة الشركاء بالدرهم	نسبة المساهمة
مكافحة الإقصاء والهشاشة						
التنمية الاجتماعية						
التأهيل الإجمالي والمحافظة على البيئة وتأمين الموارد المائية						

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

جدول 84: تقييم المشاريع المنجزة في إطار شراكة بعلاقتها بمقاربة النوع وباقي الشرائح المجتمعية

المحاور الإستراتيجية للبرنامج	عدد الساكنة المستفيدة من المشروع	النسبة التقديرية للنساء المستفيدات	النسبة التقديرية للأطفال المستفيدين (ذكور وإناث)	النسبة التقديرية للشباب المستفيد (ذكور وإناث)	النسبة التقديرية لذوي الاحتياجات الخاصة
مكافحة الإقصاء والهشاشة					
التنمية الاجتماعية					
التأهيل الإجمالي والمحافظة على البيئة وتأمين الموارد المائية					

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

جدول 85: برنامج التنمية بينجماعية و/أو مع شركاء آخرين

المشاريع	أهداف المشروع	الجماعات المستهدفة	التكلفة المالية الإجمالية	نسبة الانجاز	مدة الانجاز	الشركاء	الحصة العامة للشركاء	الأكراهات والصعوبات
مكافحة الإقصاء والهشاشة								
التنمية الاجتماعية								
التأهيل الإجمالي والمحافظة على البيئة وتأمين الموارد المائية								

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

جدول 86: برنامج التنمية من خلال ميزانيات السنوات الثلاث الماضية

السنوات	عدد المشاريع الملتمزم بها	عدد المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الممولة من ميزانية المجلس	عدد المشاريع المنجزة في إطار شراكة	الاكراهات والصعوبات
2022					
2023					
2024					

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

جدول 87: مصادر التمويل

الغير المسجلة		المسجلة في برنامج التنمية			المحاور الاستراتيجية	
المصادر؟	المبالغ	عدد المشاريع	المصادر؟	المبالغ		عدد المشاريع
						مكافحة الإقصاء والهشاشة
						التنمية الاجتماعية
						التأهيل المجالي والمحافظة على البيئة وتثمين الموارد المائية

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

جدول 88: الصعوبات والاكراهات التي واجهت تطبيق برنامج التنمية

التعليقات	الدوافع
	تملك البرنامج من طرف المسؤولين
	جودة وثيقة البرنامج المنجزة
	غياب جهاز المشاريع
	التغطية المالية للمشاريع
	اشتراك أطراف أخرى / مؤهلات
	أخرى ( مع التحديد )

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

جدول 89: التعديلات الواجب القيام بها عند تحيين برنامج العمل

التعليقات	X	على مستوى .....
		الإطار المؤسسي والتنظيمي
		التشخيص الترايبي التشاركي
		التصور والأهداف الإستراتيجية
		برمجة المشاريع الأولية
		اختبار التماسك والتعاون بين الجماعات
		إجراءات التنفيذ
		أخرى ( مع التحديد )

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

الجدول 90: قيم التواصل حول برنامج التنمية

الخلاصات والتوصيات	نوعية الحضور من حيث مقارنة النوع		مكان اللقاء	تاريخ اللقاء	اللقاءات التواصلية
	إناث	ذكور			

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

الجدول 91: تقييم آليات النشر

كيفية تبليغها للمستهدفين	عدد المستهدفين منها	نوعها (مكتوبة- مسموعة- مرئية)	وسيلة النشر

المصدر: مصلحة التنمية القروية والاجتماعية وتشخيص الحاجيات والتعاون والتشاور التواصل

## 3. برنامج التواصل والنشر

إذا كانت منظومة التتبع والتقييم عملية تصب في حسن التدبير، من خلال الأعمال الرامية إلى المراقبة والتحليل بشكل منتظم لسير الأنشطة المدرجة في برنامج التنمية، فإن عملية التواصل والنشر تروم إحداث دينامية تهدف إلى تفعيل قيم التشارك والمشاركة من خلال تقاسم المعلومة وتملك المنجزات من طرف العموم.



إن الهدف من إبراز قنوات التواصل والنشر في هذا البرنامج، هو مؤسسيتها قصد تقاسم تجربة المجلس الإقليمي لصفرو من خلاله، والتمكين من الوصول إلى المعلومات الضرورية خدمة للصالح العام، وإعطاء القيمة التشاركية لهذا البرنامج من خلال تسليط الضوء على مختلف المشاريع، (المنجزات والإكراهات)، سواء من خلال التواصل المعلوماتي والتكنولوجي، وكذا التواصل المكتوب أو المباشر.

وفي إطار جهود المجلس الإقليمي لصفرو للانخراط في خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة، نظم المجلس يوم الاثنين 07 فبراير 2022 لقاء دراسيا مع جمعية "Impact For Développement" من أجل دراسة ومناقشة آليات وخطوات العمل المشترك، من أجل ترشيح المجلس للانخراط في البرنامج المحلي للمبادرة المفتوح أمام الحكومات المحلية (الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها) بالدول الأعضاء والتي تعتبر المملكة المغربية من بين شركائها، كما تم بعد ذلك إبرام اتفاقية تهدف إلى تحقيق التعاون والشراكة بين الأطراف الموقعة وتحديد التزاماتها من أجل تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بورش الحكومة المنفتحة على مستوى المجلس الإقليمي لصفرو، (المقرر رقم 135 المتخذ خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ فاتح إبريل 2022).

## 1.3 قيم التواصل

### ○ الإطار المفاهيمي والثانوي

يجب على هذه المؤسسة أو الهيئة أن تضع رهن إشارة كل شخص مكلف، قاعدة للمعلومات الموجودة في حوزتها قصد تمكينه من القيام بمهامه.

المادة 12 من القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة

التواصل يُقصد به التفاعل الإيجابي الناتج عن استعمال وسائل وحواس التواصل المختلفة مع الآخرين، سواء من خلال إرسال الخطاب أو من خلال استقباله، وذلك بهدف الوصول إلى المعرفة، أما قيم التواصل فيُقصد بها مجموع القواعد والضوابط المطلوب وجودها خلال عملية الاتصال بهدف تحقيق الغاية منه بأحسن صورة ممكنة.

فطبقاً لأحكام الدستور، ولا سيما المادة 27 منه، تم إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الوصول على المعلومة الموجود في حوزة الإدارات العمومية، والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، وكذا شروط وكيفيات ممارسته، حيث نص في مادته العاشرة على أن كل مؤسسة أو هيئة، كل في حدود اختصاصاتها وإمكاناتها تقوم بنشر المعلومات التي في حوزتها، والتي لا تندرج ضمن الاستثناءات الواردة في هذا القانون.

وفي إطار تكريس قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر، الذي خصص له المشرع القسم الثامن من القانون التنظيمي رقم 112.14 والذي يقوم على احترام المبادئ العامة التي من بينها تكريس قيم الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، والتشارك والفعالية والنزاهة.

## ○ القنوات المساعدة على التواصل

### ■ اللقاءات التواصلية المرفقية:

بالارتكاز على التجربة الفرنسية كتجربة مقارنة، نجد أن قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بديمقراطية القرب، قد قوى من دور اللجنة التشاورية المختصة بالمرافق المحلية، بحيث نجد أن هذه اللجنة التي يترأسها رئيس المجلس الجماعي، تضم في عضويتها ممثلي الجمعيات المحلية التي يقوم المجلس الجماعي التداولي بتحديدتها.

ويمكن الاستفادة من هذه التجربة على مستوى المجلس الإقليمي لصفرو في مختلف أطوار تنفيذ البرنامج وتتبّعه وتقييمه، خاصة مع ما أتاحه القانون التنظيمي المتعلق بالعمالات والأقاليم من إمكانية في إطار المادة 110، التي تنص على إمكانية إعمال الآليات التشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبّعه، إذ يمكن تنظيم لقاءات تواصلية مع ممثلي المصالح الخارجية والقطاعات الوزارية غير الممركزة وبين الجمعيات والفعاليات المدنية المختصة لتتبع وتقييم برنامج أو مشروع يخص مرفقا معيناً في برنامج التنمية.

### ■ اللقاءات التواصلية الموضوعاتية:

هذه التجربة معتمدة بكندا منذ سنة 1995، وتوجد عدة صيغ لهذه اللقاءات التشاركية الموضوعاتية، بحيث تأخذ طابعا متعددًا ومفتوحًا تناقش فيه قضايا متعددة لها ارتباط وثيق بمشاريع برنامج التنمية، قد تكون محددة في محور استراتيجي معين، ويمكنها أن تكون شاملة للبرنامج ككل، كما أنها تشمل جميع القضايا الإستراتيجية.

### اللجنة الإقليمية لولوج الأشخاص المعاقين

هذه الآلية معمول بها في فرنسا (المادة: 3-12143)، بحيث يمكن أن تشكل لجنة تتضمن بالخصوص ممثلين عن المجلس الإقليمي والجمعيات الممثلة للأشخاص المعاقين، ومن مهامها تشخيص حالة ولوج المباني الموجودة بالطرق والفضاءات العامة التي يتضمنها برنامج التنمية، وتقديمها من خلال تقرير سنوي للمجلس بالمقترحات المتاحة للولوج.

## ■ اللجنة الإقليمية لإدماج مقارنة النوع في برنامج التنمية

في إطار تعزيز مجال الحكامة الترابية المدمجة لقضايا النوع الاجتماعي، يمكن تشكيل لجنة إقليمية لإدماج مقارنة النوع في برنامج التنمية الهدف منها هو بسط الخطوط العريضة للمنهجية المعمول بها لتكريس إدماج النوع الاجتماعي في كافة مراحل إعداد وتنفيذ وتتبوع برنامج التنمية، من خلال كافة المؤشرات والأدوات المعمول بها في هذا المجال، ومناقشة الجهود المبذولة من لدن المجلس حول تملك المفاهيم والآليات والأدوات اللازمة لإنجاح هذه المقاربة.

## ○ آليات النشر

### ■ الإطار المفاهيمي والقانوني

إن مفهوم النشر هو الإذاعة أو الإشاعة، أي جعل الشيء معروفا بين الناس، وهو عملية يتم بمقتضاها توصيل الرسائل الفكرية، أي ذلك النشاط الذي يتضمن اختيار وتجهيز وتسويق المواد المراد نشرها، وعلى الرغم من إيجاز هذا التعريف إلا أنه يشير إلى الحلقات الثلاثة الأساسية في عملية النشر وهي؛ الإعداد، التنفيذ، التسويق، وهي العناصر التي تتربط معا لتكسب النشر معناه وطبيعته، وهي حلقات متميزة بذاتها، ولا يمكن لأي حلقة من هذه الحلقات بمفردها أن تسمى نشرا، بل هو عبارة عن مجموعة من العمليات تبتدئ بالحصول على المادة العلمية وتنتهي بإتاحة العمل بها للجمهور.

يتضمن القانون التنظيمي رقم 112.14 عدة مواد تنص على إلزامية تكريس قيم الشفافية والتشارك، وكذا النشر خاصة ما يخص المقررات عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس أو تعليقه وفق آليات وشروط معينة.

يعلق ملخص من التقرير السنوي بمقر العمالة أو الإقليم، كما يتم نشره بجميع الوسائل المتاحة..

(المادة 15 من الرسوم 2.16.300)





كما ينص المرسوم رقم 2.16.300 على ضرورة تعليق ملخص من التقرير السنوي لتقييم برنامج التنمية بمقر الإقليم، مع نشره بجميع السبل والوسائل الممكنة، كما أن القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الوصول على المعلومة ينص على واجب المؤسسات والهيآت المعنية بنشر المعلومات التي في حوزتها بواسطة جميع وسائل النشر المتاحة خاصة الإلكترونية منها (المادة 10).

#### ■ وسائل النشر المساعدة

##### 👉 إصدار ملخص برنامج التنمية وتقارير التقييم السنوية

يهدف إصدار ملخص برامج التنمية وملخصات تقارير التقييم السنوية ومطويات بشكل مبسط وواضح، تمكن هذه الملخصات من تكريس التزام المجلس بمبادئ الشفافية والتواصل مع المواطنين، كما تقدم بشكل ميسر أهم تدابير ومراحل المشاريع، إضافة إلى أهم المحاور الاستراتيجية، وإعطاء أهمية خاصة للقطاعات التي لها اتصال مباشر بالساكنة.

##### 👉 إحداه خلية للتواصل والنشر

على كل مؤسسة أو هيئة معنية أن تعين شخصا أو أشخاصا مكلفين، تعهد إليهم بمهمة تلقي طلبات الحصول على المعلومات ودراستها وتقديم المعلومات المطلوبة اللازمة عند الاقتضاء،

المادة 12 من القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة

سيعمل المجلس على إحداه خلية للتواصل والنشر لتسهيل ولوج المرتفقين، وتلقي طلبات الحصول على المعلومات وكذا التواصل معهم بخصوص تسهيل استفادتهم منها، من خادل عون أو موظف يتقن اللغة الأمازيغية بالإضافة للعربية والفرنسية نظرا للطابع الأمازيغي الذي يغلب على الإقليم.

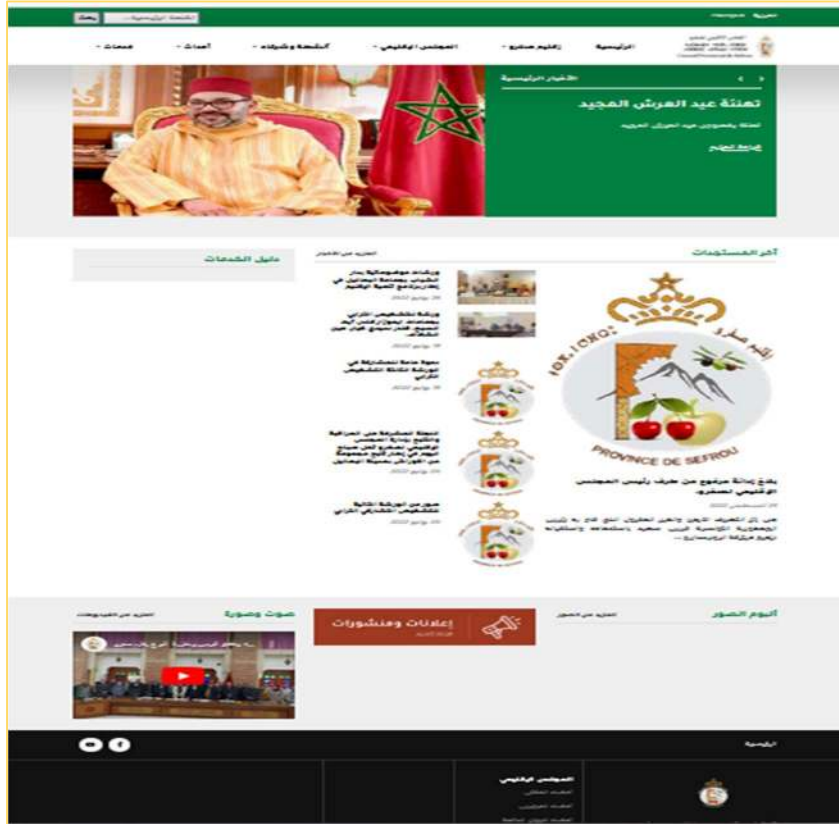
## النشر عبر موقع الكتروني خاص بالمجلس الإقليمي لصفرو

تم بتاريخ 23 ماي 2022 إعطاء الإنبطاقة الرسمية للموقع، وذلك حرصا من المجلس الإقليمي لصفرو على توسيع قاعدة التواصل مع ساكنة الإقليم وضمانا لحق المواطن في الولوج

البوابة الإلكترونية للمجلس الإقليمي لصفرو  
[www.cpsefrou.ma](http://www.cpsefrou.ma)

إلى المعلومة والإطلاوع على مستجدات الحياة الجماعية في مجالاتها المختلفة.

تم تمويل مشروع الموقع الإلكتروني من ميزانية مشروع من طرف (SMIIGDATA)، الممول بدوره من طرف مؤسسة Middle East Partnership Initiative (MEPI) التابعة لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وتحملت جمعية طفرة في إطار اتفاقية شراكة مع المجلس الإقليمي لصفرو مصاريف الإنجاز وإعداد هندسة الموقع الإلكتروني، كما قامت بتنظيم دورة تحسيسية للمسيرين والمدبرين التقنيين للموقع الإلكتروني.



## الانفتاح على مواقع التواصل الاجتماعي

أحدث المجلس صفحة خاصة به على موقع التواصل الاجتماعي FACEBOOK، كما فتح قناة له على منصة YOUTUBE كجسر للتواصل وتتبع تنفيذ البرنامج والتعريف بمشاريه وجل أعماله، خصوصا أن هذه المواقع تعرف نسبا هامة من المشاهدات والزيارات المتعددة.

**المملكة المغربية**  
**وزارة الداخلية**  
**إقليم صفرو**  
**المجلس الإقليمي**

Ἡ ΜΕΤΡΟΠΟΛΙΤΑΝΙΚΗ ΚΟΙΝΟΤΗΤΑ ΤΗΣ ΣΕΦΡΟΥ  
+0ΧΗΛΞ+ | ΗΣΥΘΣΘ  
+0ΓΟΛΘ+ | ἸΧΙΘ  
+0ΓΙΘ.Ε+ | +0Χ. ΙΘΗΚΩ  
+0ΒΖΞΓ +0Χ.Λ.Ι | ΘΗΚΩ

**المجلس الإقليمي لصفرو**  
2.6K followers · 5 following

Following Search

Posts About Mentions Followers Photos Videos More

**Intro**  
المجلس الإقليمي لصفرو جماعة ترابية خاضعة للقانون العا?  
Page · Government organisation  
05356-61222  
cps.sefrou@gmail.com  
cpsefrou.ma  
Price range · ££

**Posts**  
المجلس الإقليمي لصفرو  
29 August · 18  
بلاغ إدانة مرفوع من طرف رئيس المجلس الإقليمي لصفرو على إثر التصرف الأرعن والغير المقبول الذي قام به رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد باستدعائه واستقباله لزعم مرتزقة البوليساريو، بمناسبة انعقاد القمة الثامنة لمنتدى التعاون الياباني الإفريقي " تيكاد " المنعقدة بتونس ما بين 27 و 28 غشت 2022، ضد على رأي اليابان كدولة داعمة للسيادة المغربية، وفي انتهاك صارخ لعملية الإعداد والقواعد المعمول بها والمتفق عليها، يعبر رئيس المجلس الإقليمي لصفرو عن شجبه واستنكاره لهذا التصرف الخطير ...  
See more

المجلس الإقليمي لصفرو  
12 August · 2  
عقد المجلس الإقليمي لصفرو جلسة عمل مع الجمعية المغربية الوساطة التربوية ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة باهموزار كندير، كان الهدف منه تجاوز بعض العقبات التي تعترض تدبير الجمعية للمشروع المدرج ضمن برنامج اوراش، خاصة الملف المتعلق بتسوية وضعية المستفيدين من البرنامج. وبعد الاطلاع على الجوانب المتعلقة بالموضوع والاتصال بمختلف الفرقاء، تم تأكد على أن هذا الملف في طريقه الى التسوية في اقرب وقت ممكن.

**Photos**  
See All Photos

**المجلس الإقليمي**  
+0ΧΗΛΞ+ | ΗΣΥΘΣΘ

cp.sefrou

المجلس الإقليمي لصفرو

You and 18 others